

الشراكة الأورو-متوسطية وأثارها على بلدان إتحاد المغرب العربي

يوسف محمد (*)

تمهيد

إن إختفاء نظام الكتل العسكرية الذي إقترنت به ظاهرة القطبية الثنائية والذي غذاه الصراع العقائدي الذي كان قائما بين بلدان الكتلتين الغربية والشرقية، قد فسخ المجال لتكون ثلاثة أقطاب عظمى إقتصادية وتجارية متنافسة وهي تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوربا.

إن خروج المعسكر الغربي الليبرالي من هذا الصراع العقائدي ومن المنافسة الإقتصادية والعسكرية والتكنولوجية منتصرا تمخضت عنه نتائج لم يكن في مقدور أحد التنبؤ بها. فمن تلك النتائج إنهيار حائط برلين سنة 1989 الذي غير بصورة جذرية الخريطة الإستراتيجية لأوربا.

إن تفكك الإتحاد السوفياتي والتحولات الجيوسياسية التي إنجرت عنه أطاحت بنظام يالطا الذي وضعت دعائمه مباشرة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية. فإذا كان الخطر القديم المتمثل في الزحف الشيوعي القادم من الشرق قد زال فإنه قد ظهرت أخطار جديدة طفت فجأة على السطح.

(*) أستاذ محاضر بكلية الحقوق، ابن عكنون الجزائر.
هذه الدراسة التي تتناول بحث جوانب الشراكة الأورو-متوسطية وأثارها على البلدان المغاربية شارك بها صاحبها في الندوة التي نظمها معرض قابس الدولي حول الإقتصاديات المغاربية والعولمة بمدينة قابس بالجمهورية التونسية يومي 7 و8 جويلية 2000.

فإنهيار النظام الجيوسياسي الذي كان قائما فرض ضرورة إعادة النظر في الحدود الإصطناعية التي كانت قائمة بين الدول كما أن إنهيار الإيديولوجية الشيوعية قد خلق فراغا إيديولوجيا سارعت إلى ملئه النزعات الوطنية الضيقة والنزاعات الشوفينية، مما أدى إلى إنكشاف بل إنفجار الصراعات والتوترات الداخلية التي طالما سعت الأنظمة الإستبدادية السلطوية إلى كبتها وإخمادها وهذا ما عزز الاعتقاد لدى بعض الأوساط في أوروبا وفي العالم بصورة عامة أن العالم الجديد المتمخض عن التحولات الجيوسياسية التي حدثت قد أصبح أكثر خطورة وأقل عقلانية وقابلية للتنبؤ بنتائجه بعد زوال التوازن الثنائي القطب إلى درجة أن بعض الأوساط التي يشدها الحنين إلى النظام القديم قد تحسرت على زواله ومن الثابت أن جهود المجموعة الأوروبية قد إتجهت في العشرية الأخيرة إلى محاولة النهوض بإقتصاديات أوروبا الشرقية بعد أن أبدت هذه البلدان إستعدادها للدخول في إقتصاد السوق وإرادتها في الإنفتاح الإقتصادي والسياسي على الخارج، فأنصب إهتمام المجموعة الأوروبية على ربط إقتصاديات هذه البلدان بالقاطرة الأوروبية، عقب التغيرات التي أشرنا إليها آنفا والتي حدثت في أوروبا الشرقية والتي أدت إلى إنكسار شوكة المعسكر الإشتراكي بإنهيار النموذج السوفياتي (1) وهكذا شعرت بلدان جنوب المتوسط ولا سيما البلدان المغاربية بأن أوروبا قد تحولت عنها وأدارت ظهرها لها.

فهذه الجاذبية المفاجئة بين أوروبا الغربية وبلدان أوروبا الشرقية والوسطى نظر إليها على أنها كفيلة بالإضرار بمصالح بلدان جنوب المتوسط ولاسيما البلدان المغاربية التي تربطها بأوروبا الجنوبية علاقات إقتصادية وثقافية وتاريخية متميزة. إن بلدان أوروبا المتوسطية الجنوبية (إيطاليا - فرنسا- اليونان- إسبانيا- البرتغال) تعتبر نفسها

(1) Bichara Khader - Le partenariat Euro Méditerranéen après la conférence de Barcelone. Les cahiers de confluences - l'Harmattan. 1997 p67 et s.

معرضة أكثر من غيرها لأخطار سياسية وإجتماعية قد تسببت في زعزعة إستقرارها نظرا لقربها الجغرافي من هذه البلدان. إن الإتحاد الأوروبي كان أثناء هذه الفترة أي العشرية الأخيرة منشغلا بمشاكل أوروبا الشرقية ومنهمكا على دراسة أحسن السبل لإندماج إقتصاديات هذه البلدان في الاقتصاد الأوروبي فحضر لدخول كل من النمسا، وفنلندا والسويد في هياكله بعد أن تبين له خطورة النتائج التي يمكن أن تنجم عن العجز في التنمية الذي تعاني منه منطقة البحر الأبيض المتوسط وما يتسبب فيه تهميشها الدائم من أضرار وخيمة على الأمن والإستقرار على أوروبا بأكملها فقرر إنشاء منطقة إقتصادية واسعة أورو- متوسطة كتلك المناطق الكبيرة التي أنشأت في كل من المحيط الهادي (APEC) وشمال أمريكا (ALENA)

فمثلا في شهر أكتوبر 1994 رأت اللجنة الأوروبية أن إنشاء منطقة أورو- متوسطة متمتعة بالاستقرار السياسي والأمن لا يمكن أن يتحقق فعلا إلا إذا صاحبه على المستوى الإقتصادي والإجتماعي إنشاء تدريجي لفضاء تبادل حر أورو- متوسطي (1)

التنمية ضمان للأمن والإستقرار

إقتناعا من مراكز القرار في الاتحاد الأوروبي بأن الإنفتاح الجاري على المجموعة الأوروبية من طرف إقتصاديات أوروبا الشرقية على إثر إنهيار النظام السوفياتي وتحقيق الوحدة الألمانية عقب إنهيار جدار برلين سنة 1989 يمكن أن يتحقق ويتجسد على حساب بلدان المغرب العربي. فهذا التصور الجديد للأوضاع أدى بأوروبا إلى إدراك عميق للرهانات المطروحة فأقترحت على شركائها على ضفاف البحر المتوسط

(1) Bernard Ravenel - Méditerranée Le Nord contre le Sud - l'Harmattan Paris 1990 p270 et s.

مقاربة شمولية للتعاون تشمل الجوانب الإجتماعية والإنسانية بغية الحد من الهجرة الآتية من الضفة الجنوبية وكل النشاطات التي من شأنها أن تشكل خطرا على إستقرار المنطقة وذلك يقصد التقليل إلى أقصى حد ممكن من تنقل السكان لأسباب إقتصادية (1).

فالمجموعة الأوروبية تشعر إزاء بلدان جنوب المتوسط بالهاجس الأمني الذي لا ينفك يراودها وهو يطغى حسب البعض على الإحساس بالتضامن الذي تبديه إزاء بلدان أوروبا الشرقية. وهذا الهاجس دفعها إلى الإعتقاد بضرورة العمل على الحد من أخطار عدم الإستقرار وضرورة الإحتماء من الهجرات الجماعية وضمان إستمرار التموينات بالمواد الطاقوية وبعبارة وجيزة تقديم الإعانة قصد حماية النفس. فالإتحاد الأوروبي طالما أبدى تخوفا عميقا وإنشغالا قلقا على إستقرار المنطقة.

ويعتقد البعض أنه يظهر حرصا أكبر على حماية نفسه عن ويلات الإنعدام المتزايد للإستقرار (كالهجرات الغير مراقبة، وأخطار إنقطاع التموين بالمواد النفطية والغازية، والتهديدات المتمثلة في الحركات الأصولية المتطرفة، والإضطرابات الداخلية) أكثر مما يبدي رغبة في تقديم إعانة حقيقية لهذه البلدان ومساعدتها على إبتكار نمط تنمية مستقرة ودائمة يتفق مع أوضاعها وحاجياتها وثقافتها (2). لذلك يعتقد البعض أن الإتحاد الأوروبي مدعو إلى تعويض سلبيات هذه السياسة المقيدة في المجال الإنساني بأعمال إقتصادية تعود بأكبر الفائدة على شعوب هذه المنطقة وتكون قادرة على النهوض بالتنمية في بلدان الضفة الجنوبية. وأن الإتحاد الأوروبي لا يمكنه أن يتطلع إلى لعب دور أساسي في المنطقة إلا بالقدر الذي يتمكن معه من إدراج السياسة المتوسطة

(1) Bichara Khader opcit page 67 et s.

(2) Aomar Baghzouz - Le partenariat Euro Méditerranéen et les jeux de sécurité - Globalisme et spécificités. Le quotidien la Tribune mars 2000.

التي ينتهجها كل عضو منه على حدة في إطار منسجم متناسق وشامل وفي هذا السياق يرى البعض أن بروز كل من إسبانيا وإيطاليا على الساحة الجيوسياسية المتوسطية وتآلقهما وتنافسهما مع فرنسا قد أعاق إلى حد ما تحقيق جملة من المشاريع التي كان الهدف من وضعها وتسطيرها هو تحقيق التقارب بين ضفتي المتوسط، ويعتقد البعض أن البلد المؤهل أكثر من غيره للعب دور محوري في هذا التقارب هو فرنسا نظرا للعلاقات التاريخية التي تربطها بالبلدان المغاربية ولكثافة المبادلات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تتم بين الطرفين.

ومن أمثلة هذه المشاريع التي أجهضت الندوة المتوسطية التي إقترحت عقدها فرنسا سنة 1983 والتي كان يرجى منها الإسهام في زيادة التعاون بين بلدان البحر المتوسط الغربي، وأيضا تسهيل وتطوير الحوار بين مجتمعات ودول الضفتين (1).

ومن هذه المشاريع، المشروع الإيطالي الإسباني لعقد مؤتمر حول الأمن والتعاون في البحر المتوسط سنة 1990، وأيضا المبادرة التي تقدمت بها إيطاليا والتي إقترحت بمقتضاها إنشاء بنك خاص ببلدان البحر الأبيض المتوسط على غرار البنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية. وما يجدر ذكره في هذا الصدد أن الندوة المتوسطية التي كانت طموحة في أهدافها قد فشلت بسرعة وأصابها الوهن بفعل الخصومات الخفية التي كانت قائمة بين فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وتردد بلدان المغرب العربي في مواصلة الإلتزام بتعهداتها بعد إندلاع حرب الخليج ونظرا للموقف الذي إتخذته فرنسا تجاه هذه الحرب.

(1) Paul Balta - Les enjeux de la conférence de Barcelone - Gros plan Annuaire de l'Afrique du Nord. 1995 CNRS Editions p 879 et S.

وما تجدر ملاحظته أن كل الأخطار السالفة الذكر التي تثير قلق وتوجس الأوروبيين يمكن أن تساعد على تفاقمها إمكانيات التنقل المتاحة والمتحسنة باستمرار والتي أصبح يتوفر الأفراد عليها بفضل تحقيق العولة والإندماجات الإقليمية التي تميز العالم المعاصر. إن الهجرات الدولية الغير مشروعة تمثل في نظر الإتحاد الأوروبي تهديدا حقيقيا لأمنه وإستقراره الأمر الذي دفعه إلى تبني شراكة إنتقائية (1) مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

وهذه السياسة الجديدة إزاء بلدان المتوسط أملت أن تنتهي القطبية الثنائية التي كانت تطبع وتميز العلاقات بين الشمال والشرق، مقتضيات المنافسة بين الأنظمة الوطنية والإقليمية التي تشكل فيها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان منافسين عنيدتين للإتحاد الأوروبي. وقد ذهب المفكر الإقتصادي المغربي فتح الله ولعلو في هذا الإتجاه بقوله أن الولايات المتحدة الأمريكية آخذة في التحكم في التوازنات الجيوسياسية في الشرق وفي جنوب البحر الأبيض المتوسط بينما أوروبا نظرا لقربها الجغرافي من بلدان المتوسط تتحمل الإهتزازات التي تحدثها وضعية عدم الإستقرار التي تسود في جزء كبير من فضاء البحر المتوسط والشرق الأوسط" (2).

لذلك يرى البعض أنه لم يكن ممكنا تجاهل أهمية التجمعات الإقتصادية الإقليمية التي قامت في أمريكا مثل منظمة التبادل الحر لأمريكا الشمالية ومنظمة المحيط الهادي (APEC) من كل من اليابان وبلدان منظمة جنوب شرقي آسيا (A Se an) كما أن ظاهرة العولة التي كانت ذات طابع علائقي أصبح لها طابع هيكلي والذي يعني أنه لم يعد في إمكان أي بلد الإنفلات منها.

(1) Robert Buisson - Sécurité Européenne et réalités internationales - Publisud. Paris 1993 page 10 et s.

(2) فتح الله ولعلو - إشكالية العلاقات المستقبلية بين إتحاد المغرب العربي والمجموعة الإقتصادية الأوروبية - ص 230.

وأن أوروبا الحالية بحكم توفرها على قدرات إقتصادية وتكنولوجية ومالية وبشرية هائلة لا يمكن إلا أن يكون لها تأثير حاسم على تنمية إقتصاديات البلدان التي تقع حولها أو في محيطها سواء تعلق الأمر ببلدان أوروبا الوسطى أو الشرقية أو ببلدان المتوسط الجنوبي. ففي سنة 1989 بدأت اللجنة الأوروبية التفكير في إعداد حوصلة للسياسة المتوسطة الشمولية التي باشرت تنفيذها في الستينات ولا سيما مع بلدان المغرب العربي وإنتهت إلى وضع تقرير داخلي إستخلصت منه في شهر جوان 1990 ضرورة إقتراح وضع سياسة متوسطة مجددة تلك السياسة التي أقرها في شهر ديسمبر 1990 مجلس الوزراء الذي أكد في بيانه على ما يلي : "يؤكد المجلس على إقتناعه بأن القرب الجغرافي وكثافة العلاقات ذات الطبيعة المتنوعة تجعل من إستقرار وإزدهار بلدان حوض المتوسط عناصر أساسية للمجموعة نفسها" كما يؤكد أيضا على أن "تفاقم الإختلالات الإقتصادية والإجتماعية بين المجموعة وبلدان حوض المتوسط بفعل التطورات الحاصلة في كل منها قد يصبح من الصعب تحمله" (1)

من المقاربة المتوسطة الشاملة إلى السياسة المتوسطة المجددة

لكل هذه الأسباب وبعد تبين فشل وعدم فعالية السياسة المتوسطة الشاملة باشرت المجموعة الأوروبية بين سنتي 1988-1990 مهمة تجديد سياستها المتوسطة بقصد تقوية وتعزيز علاقاتها مع بلدان البحر المتوسط الإثني عشر بصورة عامة وذلك برفع مساعداتها في إطار البروتوكول المالي الرابع وأيضا بتحسين شروط دخول منتجات هذه البلدان إلى السوق الأوروبية الجماعية.

(1) Bichara Khader opcit p 25 et s.

والجدير بالذكر أن من المثالب والانتقادات التي توجه إلى هذه السياسة هي أنها تستند أساسا على المصالح التجارية ولا تهدف إلى إحداث تواصلات إيجابية في إطار إتفاق لتحقيق تنمية مشتركة. كما أن السياسة المالية للمجموعة وسياستها في ميدان الإستثمارات المباشرة الخاصة لم تحقق نتائج معتبرة ولم تساهم في تخليص إقتصاديات هذه البلدان التي تعاني من مديونية خانقة وبطالة حادة ونمو ديمغرافي غير قادرة على السيطرة عليه من الحلقة المفرغة التي ظلت تدور فيها سنوات طويلة (1).

كما أن هذه السياسة لم توفق في جلب الإستثمارات إلى البلدان المتوسطية. كما أن أوروبا طالما ماطلت في إزالة الممارسات الحمائية التي تشكل عراقيل حقيقية أمام الصادرات الفلاحية لبعض البلدان المغربية. إلا أن البعض يعتقد أنه ليس من اللائق مطلقا إرجاع مسؤولية الإخفاق الإقتصادي الذي لحق ببلدان حوض المتوسط الأثنى عشر إلى نقائص وعيوب السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية (2).

فإخفاق هذه البلدان الإقتصادي وإفلاسها في بعض الأحيان راجع بالدرجة الأولى إلى سياسات التنمية التي إنتهجتها هذه البلدان التي برهنت ما من مرة عن عجزها على إخراج هذه البلدان من المشاكل التي تتخبط فيها منذ مدة طويلة.

على ضوء هذه التجربة أمكن للبعض القول أن السير المتسق والإستغلال المنسجم للمقاربة المتوسطية الشاملة في الميدان التجاري قد إصطدم بعدة عوائق تتلخص فيما يلي :

-
- (1) واقع الإقتصاديات المغربية وآفاق الإندماج وقائع ندوة عقدت في بنغازي خلال الفترة 30-11 إلى 14-12-1991 ص 182 وما بعدها.
 - (2) فتح الله ولحو المرجع السابق الذكر ص 221 وما بعدها.

أولا :

فيما يخص "الإتفاقات على المقاس" التي تراعي مميزات وخصائص كل بلد متعاقد أو موقع هذه الإفاقات دفعت الأطراف التي سبق لها إبرام ما يماثلها مع المجموعة إلى الإنسياق وراء مزايدات وذلك بعد إجراء مقارنة بين المنافع والمزايا التي منحتها المجموعة إلى البلدان الأخرى مما أحدث شعور بالإمتعاض وعدم الرضا لدى قادة هذه البلدان.

ثانيا :

أن القطاعات الإقتصادية في هذه البلدان التي كان يفترض فيها إكتساب قدرة على تطوير منتجاتها لتصديرها نحو المجموعة الأوروبية كانت هي نفسها تواجه صعوبات كبيرة أمام منتجات البلدان الأوروبية تلك هي القطاعات التجارية.

ويرى البعض أنه نظرا لعدم التفعيل الحقيقي إلى حد الآن لآليات التشاور المغربي رغم وجودها قانونيا وإفتقاد البلدان المغربية لهياكل إتحادية حقيقية ولكون الإتحاد المغربي المؤسس سنة 1989 والمتكون من خمس دول ما زال هشا قليل التماسك متعثرا بحيث لا يستطيع التطلع إلى إضفاء الطابع المؤسساتي على علاقاته مع الإتحاد الأوروبي فإن الخطوات والمساعدات المنعزلة التي قامت بها هذه البلدان لا تساعد البتة على قيام حوار متوازن مع الإتحاد الأوروبي. (1)

كما يعتقد البعض أن الإتحاد الأوروبي لن يخرج عن قواعد سياسته الشمولية بإدخاله على الإتفاقات المزمع إبرامها مع بعض البلدان أحكاما تمييزية.

(1) Bichara Khader opcit p 25 et s.

مسألة الخصوصيات الوطنية

ما يجب ملاحظته أن توسيع المجموعة الأوروبية لتشمل كل من إسبانيا والبرتغال لم يكن يخلو من آثار سلبية على المنطقة المغربية بما أدى إليه من تعميم إستفادة هذه البلدان المنضمة من الإمتيازات التجارية التي كانت تتمتع بها البلدان المغربية فقط فذلك أدى إلى إحداث مضايقات للإقتصاديات المغربية المصدرة لمنتجات زراعية كما دفعت آثار الأزمة الإقتصادية في أوروبا إلى تقوية سياستها الحمائية إزاء هذه البلدان إزاء البلدان الغير منتجة للنفط بصورة عامة من خلال تجذير سياسته الفلاحية المشتركة. فهذه السياسة أدت إلى تراجع الصادرات الفلاحية المغربية في السوق الأوروبية.

إن التقلبات في السياسة الأوروبية قد مست بصورة خاصة إقتصاد كل من المملكة المغربية وتونس اللتان إنتهجتا سياسة فلاحية تصديرية متفتحة ومتجهة أساسا نحو السوق (1).

أما الإقتصاد الجزائري فإنه لم يعان بطبيعة الحال من هذه التقلبات والإهتزازات. فالجزائر قد إعتدت دائما بخصوصياتها وحاولت المحافظة عليها. ففي الستينيات والسبعينيات تمكنت بفضل إمتلاكها لموارد المحروقات من أن تتقي مضايقات وضغوط المجموعة الأوروبية وإختارت بحكم معطياتها الإقتصادية توجيه جهودها نحو تصدير الموارد الطاقوية والمعدنية بنسبة أقل مهمة نسبيا العمل على تطوير المنتجات الزراعية بل عملت على التقليل منها وحتى إزالتها وإلغائها كصادرات (مثال الخمور). ولقد عمدت الجزائر إلى إنتهاج إستراتيجية تصنيع شامل تقوده الدولة بفضل حيازتها لوسائل الإنتاج التي تؤدي بصورة

(1) فتح الله ولعلو المرجع السابق الذكر ص 221 وما بعدها.

منطقية إلى تدعيم القطاع الإقتصادي العام. ونتيجة لارتفاع سعر البترول وبتحسن ظروف السوق النفطية في السبعينيات تمكنت الجزائر من تحقيق آنذاك نتائج إيجابية في الميادين الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. (1)

ومن المعروف أن الجزائر أبرمت في الماضي إتفاقية تشارك وكان سنة 1969 مع السوق الأوروبية حاذية حذو المغرب وتونس اللذان طالبا إبتداء من سنة 1963 فتح مباحثات مع الأعضاء الستة للمجموعة الأوروبية. ونظرا للعلاقات الإقتصادية المتميزة التي كانت تربطهما بالمجموعة الأوروبية فقد ذكر إسمها صراحة في البروتوكول الملحق بالمعاهدة التأسيسية للسوق الأوروبية المبرمة سنة 1958.

والجدير بالذكر أن الجزائر أبرمت في شهر أفريل 1976 إتفاقية تعاون مع المجموعة الأوروبية على غرار الإتفاقيتين التونسية المغربية اللتان تحملان نفس التسمية والتي كانت تتناول مسألة تنظيم المبادلات التجارية التقليدية مع أوروبا. وما يجدر ذكره أن الميزة الأساسية التي طبعت المقاربة المتوسطة هو إتسامها بالطابع التجاري حيث كان الهدف المتوخى منها هو تسهيل الإنتقال الحر للبضائع بما فيها المنتجات الصناعية أما المنتجات الزراعية فقد تم حصر عددها في الإتفاقيات وهي تستفيد بمعاملة تفضيلية تتمثل في تخفيض الحقوق الجمركية بنسب تتراوح من 20٪ إلى 80٪ حسب نوع المنتجات.

ومن المفيد الإشارة إلى أنه على إثر إنضمام إسبانيا والبرتغال سنة 1986 للمجموعة الأوروبية إضطرت هذه الأخيرة إلى تكييف الإتفاقيات السالفة الذكر فكرست الدخول الحر للمنتجات الصناعية للسوق الأوروبية ولكنها أخضعت صادرات المنتجات النسيجية نحوها إلى قيود التحديدات الذاتية.

(1) Aomar Baghzouz - Le quotidien la tribune mars 2000 -

أما فيما يخص المنتجات الفلاحية فقد أثّرت بشأنها مشاكل حادة لا سيما بعد تبني المجموعة الأوروبية لسياستها الفلاحية المشتركة فتقرر الشروع في الإزالة التدريجية للحقوق الجمركية في حدود الحصص المسموح بإدخالها سنويا إلى المجموعة الأوروبية (1).

وفي السنوات الأخيرة لم تحذ الجزائر حذو المغرب وتونس اللذان أبرما إتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي. وقد تم التوقيع على هاتين الإتفاقيتين على التوالي في 15 نوفمبر 1995 وفي 17 جويلية 1995. والملاحظ أن الإتحاد الأوروبي قد سطر برنامجا سمى ببرنامج ميدا MEDA تم فيه تحديد القواعد المستحدثة للمساعدة المالية التي تقرر تقديمها لبلدان البحر المتوسط الأثني عشر لتدعيم إتفاقيات الشراكة المبرمة في إطار السياسة الأورو-متوسطية الجديدة (2).

أما الجزائر فقد عبرت مرارا وتكرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة مراعاة لخصوصياتها الإقتصادية والجيو إستراتيجية والسياسية من طرف الإتحاد الأوروبي. فالخصوصية الإقتصادية للجزائر تتمثل في كونها بلد مصدر للمحروقات تلك المحروقات التي تشكل عائداتها من العملة الصعبة المورد المالي الأساسي للدولة الجزائرية (3). كما أن نسيجها الصناعي رغم إتساعه وأهميته لا يتمتع بالنجاعة الإقتصادية اللازمة وبالقدرة التنافسية الكافية اللتان تمكنانه من الصمود أمام منافسة المنتجات الأجنبية التي أخذت تكتسح السوق الجزائرية بعد إلغاء الدولة لإحتكارها على التجارة الخارجية.

(1) MessaoudMentri - L'avenir des relations union Européenne pays du Magreb - le quotidien El Watan du 12 mars 1997.

(2) Paul Balta - Les enjeux de la conférence de cité Barcelone - article précédemment.

(3) Aomar Baghzouz article précédemment cité.

فمما لا شك فيه أن هذا النسيج الصناعي بحاجة إلى تأهيل أي رفع مستواه حتى يستطيع الوقوف أمام المنافسة الدولية.

كذلك فإن الإقتصاد الجزائري يئن تحت ثقل المديونية وخدمتها التي تقدر بما يقارب 45٪ من إجمالي مواردها الخارجية. وأنه يتحمل سنويا دفع فاتورة غذائية ثقيلة. كما أن الجزائر تواصل منذ سنوات تطبيق سياسة التقويم الوطني التي قررت إنتهاجها وقبلت بأن يقدم شعبها جهود وتضحيات جسيمة بتطبيقها لسياسة الإستقرار الإقتصادي والتعديل الهيكلي.

أما خصوصيتها الجيو إستراتيجية فتتمثل في موقعها الجغرافي الممتاز بتوسطها لبلدان المغرب العربي ولكون إقليمها الشاسع يعد بمثابة بوابة على القارة الإفريقية.

أما فيما يخص خصوصيتها السياسية فبالإضافة إلى الحركية السياسية التي عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة شأن جيرانها والمتمثلة في إستكمال صرح البناء المؤسسي وتعميق الممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية وتشجيع المجتمع المدني على التعبير عن آرائه وإنشغالاته وإطلاق حرية التعبير والصحافة وإحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية. فما تتميز به الجزائر في هذا الصدد هو أنه تم التحضير لمباشرة الشعب لهذه الحقوق والحريات السياسية في جو من عدم الإستقرار السياسي والإضطراب الأمني.. فخصوصية الجزائر السياسية تتمثل في أنها تواجه منذ ما يفوق عقدا من الزمن مشاكل أمنية حادة وعدم إستقرار سياسي فهذه العوامل لكنها مجتمعة أدت إلى صرف المستثمرين الأجانب عن القدوم إلى البلاد مما أدى بدوره إلى وقف سيرورة إعادة بعث الإقتصاد الوطني.

ندوة برشلونة وقرار إنشاء منطقة للتبادل الحر

ما تجدر الإشارة إليه أنه في 30 أفريل 1992 صدر بيان عن اللجنة الأوروبية حول العلاقات بين المجموعة وبلدان المغرب الغربي لفت الإنتباه إلى ضرورة تكميل البروتوكولات المالية المبرمة مع دول المغرب العربي إبتداء من سنة 1976 وإلى ضرورة إبرام إتفاق جهوي من شأنه أن يقود الأطراف المعنية إلى شراكة أورو-متوسطية وإقامة منطقة للتبادل الحر (1) وفي شهر جوان من نفس السنة صادق المجلس الأوروبي بلشبونة على المشروع وقد إقتصر تصريح المجلس على وضع المغرب العربي الذي عرفه بأنه "منطقة جغرافية ذات أهمية مشتركة للإتحاد" وفي مجال السياسة الخارجية والأمن والتي تبرر قيام حوار سياسي ثنائي بين الإتحاد الأوروبي وإتحاد المغرب العربي".

والملاحظ أن هناك العديد من الدلائل تشير إلى أن الأمر قد يتعلق بمشروع قابل للإمتداد لمجموع بلدان حوض المتوسط. وأشار إلى أن التعاون شمال جنوب حتى يكون فعالا يستوجب تحقيق الإندماج جنوب - جنوب وإعتمد البرامج المتوسطية مثل اللجنة المتوسطية متوسطي الجامعات (أي تعاون بين جامعات ومؤسسات التعليم العالي) متوسطي وسائل لإعلام - متوسطي العمران (تعاون بين الجامعات المحلية لأوربا وبلدان المتوسط، متوسطي الإستثمار (تعاون لتطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة) (2).

(1) R. Bistolfi - Euro Méditerranée une région à construire - Edition publisud 1995 p 15 et s.

(2) Paul Balta, article précédemment cité.

والملاحظ أنه على إثر الملاحظات التي أبدتها مجلس المحاسبة الأوروبي فقد تقرر في ديسمبر 1995 تعليق البرامج السالفة الذكر إلى غاية شهر سبتمبر 1996 بقصد إجراء التقييمات اللازمة.

وما تجدر الإشارة إليه أن وقوع بعض الأحداث وتظافرها إنتهى إلى إقناع الإتحاد الأوروبي بضرورة إنتهاج سياسة مغايرة لما كان مسطرا.

فإستمرار الخلاف بين ليبيا وأوربا بشأن قضية لوكاربي وحرب الخليج وتأثيرها على العلاقات العربية الأوروبية ولا سيما العلاقات الفرنسية المغربية والأزمة الجزائرية وما كانت تحمله من أخطار على مجموع بلدان المغرب العربي نتيجة تعاظم الحركة الإسلامية ذات الإتجاه المناهض للغرب والتي زاد من تفاقم مخاطرها تدهور الأوضاع الإقتصادية، ومعدل النمو الديمغرافي المرتفع وأيضا إنتشار العمران الفوضوي المتوحش في المدن.

كل هذه العوامل والأسباب نالت من عزيمة المجموعة الأوروبية وقللت من حمسها تجاه المغرب العربي فأكتفت بإقتراح إجراء مباحثات مع كل من المغرب وتونس بقصد إنشاء منطقة للتبادل الحر مؤجلة إلى تاريخ لاحق إقامة إتحاد جمركي من البلدان المغربية.

إن إنهيار حائط برلين سنة 1989 وما أدى إليه من توحيد ألمانيا ومن تحولات جيوسياسية في شرق أوروبا ومحاولة إدماج بلدان أوروبا الشرقية والوسطى في الفضاء الإقتصادي الأوروبي وتوقيعها على إتفاقيات التعريفة الجمركية والتجارة إحتسابا لما قد ينجر عن الإطلاق المتعدد الأوجه للحرية الإقتصادية ورفع القيود الجمركية عن الأفضليات الممنوحة من طرف أوروبا لبلدان حوض المتوسط (1).

(1) Bichara Khader opcit p 29et s.

كل هذه العوامل والظروف والإعتبارات أدت إلى ترجيح كفة السياسة الأوروبية لصالح بلدان شرق أوروبا في الوقت الذي أصبحت فيه بلدان شرق جنوب المتوسط معرضة للعديد من الإضطرابات الداخلية ومهمشة داخل الإقتصاد العالمي تهميشا مثيرا للقلق.

لقد نوقشت منذ منتصف السبعينيات مشاكل الأمن في البحر الأبيض المتوسط في إطار ندوة الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE).

وما يجدر ذكره أن البيان النهائي المنبثق عن إجتماع هلنسكي بتاريخ أول أوت 1975 يعترف بوجود علاقة بين الأمن الأوروبي والأمن في البحر الأبيض المتوسط. ولقد جاء فيه "إن الدول المشاركة إقتناعا منها بأن مسألة الأمن في أوروبا يجب أن ينظر إليها في السياق الأوسع للأمن في العالم وأنها وثيقة الصلة بالأمن في منطقة البحر المتوسط بأكملها بحيث أن سيرورة تحسين الأمن لا يجب أن تقتصر على أوروبا وحدها بل تتعدها لتشمل أجزاء أخرى من العالم ولا سيما منطقة البحر الأبيض المتوسط".

يرى البعض بهذا الخصوص أن الإتحاد الأوروبي لم يتفطن إلى مكانة البحر الأبيض المتوسط كفضاء جيو استراتيجي يستدعي إعداد سياسات أمن مشترك وشامل إلا خلال الثمانينيات وبهذا الصدد قد تم تصور إعداد مشاريع عدة بوشر تنفيذها رغم كونها تعبر أكثر عن مقاصد ومرامي السياسات الوطنية لبعض الدول الأوروبية مثل فرنسا التي تقدمت بمبادرة لتحضير ندوة حول البحر الأبيض المتوسط التي كان الهدف من تنظيمها بالدرجة الأولى حماية وترقية مصالح البلدان المغاربية أكثر مما كانت تهدف إلى إثارة تواصلات إيجابية حقيقية بين ضفتي البحر المتوسط.

إن الدول المشاركة في ندوة هلنسكي الآنف ذكرها عبرت عن نيتها

في إيجاد الوسائل والسبل بقصد تعزيز الثقة المتبادلة بكيفية تمكن من ترقية الأمن والاستقرار في مجموع المنطقة المتوسطية وفي هذا الإطار مواصلة تحسين علاقاتها مع الدول المتوسطية (1).

وما تجدر الإشارة إليه أن تصريح برشلونة الذي إنبثق عن المؤتمر المنعقد من 27 إلى 28 نوفمبر 1995 كان بمثابة ميثاق حول السلم والاستقرار في المنطقة وهذا الميثاق إعتبر "كوسيلة لإضفاء الطابع المؤسساتي على آليات الحوار السياسي لترقيته والحفاظ على السلم في المنطقة" إن ضرورة قيام حوار بين الأطراف المعنية يقوم على الحاجة الملحة للربط بين استقرار وإزدهار الاتحاد الأوروبي وجيرانه المباشرين في الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط.

وذلك أن الاندماج الإقليمي في إطار العولة الإقتصادية يعتبر كمصدر للاستقرار والأمن في المنطقة".

إن تصريح برشلونة يتناول ثلاثة مجالات المجال الأول وهو متعلق بالشراكة السياسية والأمنية وهي تتمثل في تحديد فضاء سلم وإستقرار والمجال الثاني يتعلق بالشراكة الإقتصادية والمالية ويتمثل في إنشاء منطقة إزدهار متقاسم والمجال الثالث فهو خاص بالجانب الإجتماعي والإنساني وكما سبق لنا القول فإن أهم الإنتقادات التي وجهت إلى الاتحاد الأوروبي وهي أولاً أنه مصاب بالهاجس الأمني الشيء الذي أدى به إلى تبني مواقف متناقضة فهو من جهة يعتبر بلدان الحوض المتوسط كشركاء إقتصاديين عاديين إلا أنه ينظر إلى بلدان الضفة الجنوبية على أنها تشكل خطراً يهدد أمنه وإستقراره لا سيما على الصعيد الديمغرافي وعلى صعيد الإرهاب المرتبط بتعاظم الحركة الإسلامية (2).

(1) Bichara Khader opcit page 32 et s.

(2) Bichara Khader opcit p27 et s.

كما أنه يعتبر من جهة أخرى أن أحسن حل لمشاكلها يتمثل منطقيا في مساعدتها على تحقيق إنطلاقتها الإقتصادية. لكن بلدان الجنوب كما يعتقد بعض الإقتصاديين يجب عليها دفع ثمن مرتفع للتكيف مع منطقة التبادل الحر المزمع إقامتها سنة 2010 فيتعين على هذه البلدان تأهيل إقتصادياتها ورفعها إلى المستوى المطلوب. فالصدمة قد تكون قوية لكن ومهما يكن من أمر فإن هذه البلدان حتى لو لم تكن تقوي الدخل في شراكة مع الاتحاد الأوروبي فإن سيرورة العولة نفسها تجبرها على السعي للتخفيف من التعقيدات البيروقراطية التي تعاني منها هياكلها الإدارية ومحاربة العجز المزمع الذي تعاني منه مؤسساته الإقتصادية العمومية وكذلك تشجيع المبادرة الخاصة (1). ومهما يكن من أمر فهذه البلدان سوف تزداد تبعيتها للخارج بإستمرار فمعروف عن العولة أنها توجه الأجهزة الإنتاجية أكثر فأكثر نحو الخارج محدثة تفاوتات متزايدة بإستمرار بينها وبين الحقائق والضرورات الإقتصادية والإجتماعية الوطنية (2). وهذا ما يؤدي حتما إلى إنعدام تفصل جديد في الهياكل الإنتاجية المغاربية الذي يؤدي بدوره إلى إزدياد وإشتداد لتبعيته وإن كان ذلك في إطار الترابط المتبادل (تبعية تكنولوجية وغذائية).

ولقد أثّرت قضية مديونية بلدان الحوض المتوسط لكن إلى حد الآن لم يقترح لتسويتها أي حل عملي ملموس. وما تجدر الإشارة إليه أن المؤتمر الأوروبي - متوسطي الذي إنعقد ببرشلونة في شهر نوفمبر 1995 والذي يكرس سيرورة تاريخية معينة. رغم الإنتقادات التي وجهت إليه والنقائص التي تعيب نتائجه تعتبر بحق في نظر بعض الملاحظين العقد

(1) Mohamed Ghomai - La coopération technologique au niveau du Bassin Méditerranéen de l'assistance au partenariat - Communication au colloque de tunis novembre 1995.

(2) Agnès Chevallier, Géraud Khébabdjian - L'Euro Méditerranée entre Mondialisation et régionalisation - Monde arabe Maghreb Machrek hors série décembre 1997 p9

المؤسس لبحر الأبيض المتوسط الأفية الثالثة. فلأول مرة إجتمع وزراء خارجية بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر ووزراء بلدان الحوض المتوسط الأثني عشر. فقد جمع لأول مرة وبصورة لم يسبق لها مثيل بين ممثلي إسرائيل وممثلي البلدان العربية (1).

ولأول مرة كذلك إعترفت هذه الدول في وثيقة رسمية بالمجتمع المدني وتلتزم بمقتضاها بإحترام حقوق وإنشغالات المجتمع المدني الذي سيكون عنصرا أساسيا في نظام تعاونها المتبادل.

فقد تقرر أن هذه المجموعة اللامتجانسة نسبيا التي تربطها بالإتحاد الأوروبي روابط متينة سوف تدخل في شراكة بعد المرور بمرحلة إنتقال طويلة نسبيا أي إلى غاية 2010 ويرافق ذلك تطبيق بعض السياسات المدعمة تنتهي إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر.

ومن نافلة القول أنه لا يمكن تصور تطبيق سياسة إندماج أورو-متوسطي دون قيام مؤسسات ديمقراطية تساهم في تعزيز السيرورة الإقتصادية ومما لا يخفى على أحد أن تفعيل هذه الشراكة بأوجهها المختلفة يتطلب تقديم مساعدات إقتصادية ومالية وعلمية معتبرة لبلدان جنوب المتوسط. فالشراكة الأورو-متوسطية وصفت بأنها تمثل قطيعة بالنسبة للسياسة التقليدية المنتهجة من طرف المجموعة الأوروبية.

ومما لا شك فيه أن هذا المشروع الطموح سوف تعترضه صعوبات وعوائق جمة. فالسؤال المطروح هو هل بلدان حوض المتوسط الإثني عشر ناضجة بما فيه الكفاية للدخول في منطقة للتبادل الحر؟ وهل إنشاء هذه المنطقة هو في صالحها؟ وهل المتعاملون الإقتصاديون الخواص

(1) Paul Balta article précédemment cité p 887.

الأوروبيون مستعدون للدخول في هذا المشروع؟ وهل ستكون المساعدة المالية التي يعتزم الإتحاد الأوروبي تقديمها لهذه البلدان كافية؟ فهل تصريحات بعض المسؤولين الأوروبيين التي تظهر في بعض الأحيان مطمئنة تكفي لتبديد المخاوف والشكوك؟ وهل هذه التصريحات تطمئنهم على مستقبل بلدانها؟

فقد جاء في العقد الوحيد لما بعد معاهدة "ماستريخت" الموقع عليه سنة 1992 ما يلي : "إن مشاكل بلدان المغرب العربي هي أيضا مشاكلنا فكم هو بالغ تأثيرها على أمن المنطقة والضغوطات الناتجة عن الهجرة نحو المجموعة الأوروبية".

فأوروبا لا تعارض حرية إنتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال لكنها تحاول رقابة وحماية نفسها من حرية إنتقال الأشخاص. فهذا طبعا يتنافى مع مفهوم منطقة التبادل الحر وفي هذا الصدد يقول الإقتصادي المغربي فتح الله ولعلو. "إن المسعى الأوروبي يسيطر عليه الهاجس الأمني وتكتنفه أخطار عدم الإستقرار داخل الفضاء المتوسطي أيا كانت الأسباب سواء كانت ضغوط ديمغرافية أو إستيطان سري أو تعاظم النزعة الدينية الأصولية أو الإرهاب، أو الجريمة المنظمة أو المتاجرة بالمخدرات" (1)

وبهذا الصدد يعتقد البعض أن مشروع إقامة شراكة متمثلة في منطقة للتبادل الحر لا يمكن إعتباره عملا خيريا لوجه الله لا تنتظر منه أوروبا المقابل فالنسبة للإتحاد الأوروبي الأمر يتعلق أولا وقبل كل شيء بمصلحته الأمنية التي تقتضي رفع درجة النمو الإقتصادي في هذه البلدان تخفيفا من حدة البطالة وبالتالي التخفيف من الضغط

(1) Aomar Baghzouz article précédemment cité.

الإجتماعي على أوروبا المتمثل في الهجرة من الجنوب نحوها وبصورة عامة العمل على تعزيز الإستقرار والأمن في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط الأثني عشر.

الأمر الذي سينعكس بآثاره الإيجابية على الأمن في أوروبا.

وفي هذا الصدد يرى بعض المفكرين أن أوروبا قد تفتنت إلى حقيقة أساسية مفادها :

"أن إستثمار فرنك واحد في آسيا سوف يخلف مناصب شغل وثروة في آسيا أما عندما يستثمر فرنك واحد في المغرب العربي أو في حوض المتوسط فإن ذلك سيخلف الأمن لأوروبا (1).

وهكذا فالإعتقاد الذي ساد في الفترة الأخيرة هو أن السياسة المتوسطة المجددة تندرج في إطار المنطق التجاري التقليدي والذي لا يمكن بتاتا إعتباره أداة ملائمة في البحث الجاري على التوازن الجيوسياسي في منطقة البحر المتوسط وأن خلق فضاء إقتصادي أورو متوسطي أكثر توازنا هو وحده الكفيل بتوفير ضمان أفضل لأمن أوروبا على ضفتها الجنوبية (2).

إن منطقة البحر الأبيض المتوسط تمثل فضاء تتقاطع وتتلاقى فيه المصالح الأوروبية والأمريكية وتتصادم كذلك بحثا عن المنافذ التجارية وإمكانيات تصريف الأسلحة وسعيا وراء مراقبة الثروة البترولية التي تتوفر عليها بلدان كالجزائر والعراق وليبيا. وبصورة عامة محاولة إعادة التحديد الجيوسياسي للمنطقة.

(1) Bichara Khader opcit p35 et s.

(2) Ahmed Dahmani - Quel avenir pour les relations ALGERIE - EUROP - Le quotidien El Watan décembre.

وما هو حاصل ومشاهد حاليا في المنطقة هو محاولة الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تقاسم المنطقة عسكريا وإقتصاديا وفي هذا الصدد يعتقد بعض المفكرين المتتبعين لتطور العلاقات الأورو-متوسطية أن مؤتمر برشلونة يمكن إعتباره كوسيلة لإعادة التوازن الجيوسياسي لأوربا في البحر المتوسط في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تدع لحضور هذا المؤتمر.

إشكالية العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وبلدان البحر المتوسط

لقد إزداد وعي البلدان الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بأهمية التعاون المجدد في البحر الأبيض المتوسط بزوال الحرب الباردة من ذلك أنه إبتداء من سنة 1989 تلقى الحوار العربي الأوروبي دفعا جديدا بمبادرة من فرنسا قبل إندلاع الأزمة بين العراق والكويت وظهور أولويات جديدة أدت إلى سقوطه في طي النسيان (1). وما تجدر ملاحظته أن السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية التي هيمنت عليها مدة طويلة المقاربة الشمولية من سنة 1972 إلى سنة 1990 فهذه السياسة إزاء بلدان حوض المتوسط الأثني عشر تندرج في إطار ما يسمى بالسياسة المتوسطية المجددة التي تم إعدادها سنة 1990.

والهدف من ذلك هو الوصول إلى إرساء دعائم شراكة أورو-متوسطة. هذه الشراكة التي تستجيب لإرادة الإتحاد الأوروبي في إعادة توازن سياسته في منطقتين إثنيتين ذات أولوية والتي يمكن عند إنعدام إستقرارهما أن تهدد أمنه ألا وهما بلدان حوض المتوسط الإثني عشر وبلدان أوربا الشرقية والوسطى. (les pecos)

(1) Robert Buissonière opcit p50 et s.

وإن البحر الأبيض المتوسط يشكل منطقة ذات مكانة إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وتعتبر في طليعة مناطق العالم، التي تحظى بإعادة التمثيل الإستراتيجي.

فهو يعتبر خط حيوي للوصول إلى الشرق الأوسط المتكون من مصر والأردن وسوريا واسرائيل وفلسطين ومحاذى لمنطقة غنية بالنفط ألا وهي الجزيرة العربية والعراق وإيران التي تمثل ما يقارب 60% من الإحتياطيات العالمية من البترول (1). وما تجدر ملاحظته بهذا الصدد أن الولايات المتحدة بادرت بعد حرب الخليج من خلال عملية إحلال السلم بين العرب واسرائيل إلى إعادة تعريف وتحديد نظام تحالفاتها في المنطقة الشرق أوسطية. ومعروف أن نظام التحالفات هذا يبقى مركزا على اسرائيل أي متمحورا حولها. لكنه ينزع أيضا إلى إقامة علاقات متميزة مع البلدان العربية في المنطقة التي ترتضي إطلاق الحرية الإقتصادية داخلها وبعبارة أخرى تقبل بتحقيق إدماج أكبر لإقتصادها في السوق العالمية بإعادة تنشيط القطاع الخاص.

إن إبرام إتفاقيات شراكة مع بقية البلدان المغاربية التي لم تبرم بعد مثل هذه الإتفاقية مع الإتحاد الأوبوي شئ ضروري وبدون إبرام هذه الإتفاقية مع كل الأطراف فإن الإختلالات الإقتصادية والثقافية والديمغرافية سوف تزداد تفاقمًا ويتولد عنها شرخ عميق يفصل بين الضفة الشمالية والضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

إن البلدان المغاربية قد عرفت في السنوات الأخيرة حركية مؤسساتية وسياسية حقيقية من خلال إقامة المؤسسات الإتحادية الضرورية لتحقيق إندماجها الإقتصادي والسياسي وتعميق وتكريس المطالب الديمقراطية فإن الطابع الشمولي للسياسة المتوسطة للإتحاد

(1) Bichara Khader opcit p 32 et s.

الأوروبي قد سبب كما سبق لنا ذكره مضايقات كبيرة للإقتصاديات المغربية ولا سيما للزراعة التصديرية بسبب تعميقه للإمتيازات التجارية التي كانت تتمتع بها فقط البلدان المغربية فأصبحت تستفيد منها دول متوسطة أخرى لاسيما بعد إجراء التوسيع الأول والثاني للإتحاد الأوروبي فإنضمت إليه اليونان سنة 1981 واسبانيا والبرتغال سنة 1986 فهذه البلدان تتمتع بإمكانيات إنتاجية حقيقية تمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج كما أنها قريبة جغرافيا من مركز أوربا (1). فمن المؤكد أن بناء إتحاد المغرب العربي قد فرض مفهوما جديدا على القادة الأوروبيين فهم مضطرون لأن يأخذوا بعين الاعتبار المعطيات السياسية الجديدة. إن التوجه الليبرالي لأغلبية البلدان المغربية قد دفع هذه البلدان مجتمعة إلى المطالبة بمراجعة الممارسات الحمائية لبلدان الإتحاد الأوروبي التي تعوقها على تصدير منتجاتها الصناعية والزراعية نحو هذه الأخيرة، زيادة عن كون المبادلات الإقتصادية بين البلدان المغربية ضعيفة وهذا راجع إلى سنوات القطيعة وتباعد السياسات الإقتصادية التي كانت تتبعها هذه البلدان. وما يبعث على التفاؤل بمستقبل هذه البلدان أن في الوقت الحالي كثير من المؤشرات تدل على أن هناك إتجاه قوي لتنمية وترقية المبادلات لا سيما بين الجزائر وجيرانها المباشرين.

أما ما يخص الشق الإجتماعي والإنساني للسياسة المتوسطة للإتحاد الأوروبي فهو مطالب بتغيير موقفه إزاء مسألة إنتقال الأشخاص. حقيقة أن قضية الهجرة قضية شائكة ومعقدة وهي تمثل الشبح المخيف والهاجس المفزع الذي لم يفتأ يقلق القادة الأوروبيين. فإذا كانت الهجرة في الماضي قد ساهمت بقسط وافر في إزدهار أوربا وتطورها فإنها اليوم مصدر لمشاكل حادة ناتجة عن البطالة وتفشي العنصرية ومعاداة الأجانب في البلدان الأوروبية، وعدم نجاح الاندماج الإجتماعي لفئات عريضة من

(1) فتح الله ولعلو المرجع السابق ذكره ص 221 وما بعدها.

المهاجرين. ويرى بعض الملاحظين أنه يتعين على الطرفين السعي لإيجاد حلول ملائمة بحيث لا تكون على حساب البلدان المغاربية. فتوقف تيار الهجرة المغاربية إلى أوروبا وربما رجوع المغتربين إلى بلدانهم الأصلية قد ينعكس بآثاره على التوازنات الإقتصادية والمالية للإقتصاديات المغاربية فهي تشكل موردا ماليا معتبرا من العملة الصعبة تتمثل في التحويلات المالية التي يجريها العمال المغاربة المقيمون في أوروبا وهي تساهم بطريقة ما في التنمية الإقتصادية لهذه البلدان. ومما لا شك فيه أن المضي في إنجاز الأعمال والخطوات المبرمجة في إطار الشراكة الأورو متوسطية يتوقع منها أن تؤدي إلى خلق فضاء إقتصادي أورو-متوسطي يندرج بدوره في سيرورة العولة. إن العولة تتمخض عنها هجرة في الإتجاهين تؤدي إلى زيادة الحركة الإجتماعية والترقيات البشرية التي تكون لصالح البلدان الأصلية والبلدان المضيفة (1).

ففي شهر فيفري 1992 أطلقت في لشبونة فكرة إبرام إتفاقية تبادل حر مع المغرب وفي مارس من نفس السنة تبنت إسبانيا الفكرة التي قد قوبلت بشيء من الفتور في بداية الأمر حيث قدمتها إسبانيا في شكل إقتراح حظي بموافقة المجلس الأوروبي في لشبونة في شهر جوان 1992. وهذه الفكرة بعدما كانت محصورة في الفضاء الأورو- مغاربي تم توسيعها لتشمل بلدان حوض المتوسط الإثني عشر التي سبق للإتحاد الأوروبي إبرام إتفاقيات تعاون وإشتراك معها وهذا هو مدلول البيان الصادر عن اللجنة الأوروبية بتاريخ 19 أكتوبر 1994 من المجلس والبرلمان والذي يحمل عنوان (تدعيم السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية وإقامة شراكة أورو- متوسطية).

ولا يفوتنا بهذا الصدد لفت النظر إلى الفاتورة الإقتصادية التي يمكن أن تجنيها الأطراف المتعاونة في إطار شراكة أورو- مغاربية

(1) Agnès Chevallier, Gérard Khébadjan opcit p 9 et s.

فأوربا سوف تتوفر على سوق واسعة يقدر عدد سكانها بـ (200) (مائتي مليون نسمة أي 200 مليون من المستهلكين المحتملين، كما تتوفر على منطقة تزرع بالبتروول والغاز والفوسفات وكذلك بالموارد البشرية التي هي قابلة للتعبئة في إطار مشروع مستقبلي (1)، أما بالنسبة لبلدان حوض المتوسط الإثنى عشر فمما لا شك فيه أن الشراكة الاقتصادية في شكل إنشاء منطقة للتبادل الحر لا تؤدي تلقائيا لتحقيق التنمية لكن يمكن أن تنتج عنه آثار إيجابية تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية عن طريق إزالة الحماية الجمركية والتفتح على المنافسة الأجنبية وإجتذاب الرساميل الأجنبية، كما يمكن أن تؤدي هذه الشراكة إلى تأهيل اليد العاملة وتطوير القطاعات القادرة على التصدير إلى الخارج وأيضا إلى ترقية البحث العلمي والتكنولوجي.

فالملاحظ "أن تطوير النسيج الإقتصادي المغربي في إطار تعاون متزايد أكثر فأكثر مع البلدان الأوروبية، لا يمكن أن يتم منذ الآن إلا من خلال الإنتقال الصناعي من الشمال تجاه الجنوب المتوسطي لوحداث إنتاجية تسير في إطار عقود المؤسسات المشتركة، ويكون لقيام السوق الأوروبية الكبرى تأثيرات على قطاع الخدمات والمصارف والتأمينات والأشكال المختلفة للإتصالات والنقل وسيكون على القطاع المالي مثله مثل شركات النقل الجوي أو الملاحة التجارية، مواجهة منافسة ممتزايدة الحدة من طرف الوحدات الأوروبية. ولهذا فمن الضروري أن يكون هناك مجهود لإعادة الهيكلة والملاءمة للتمكن من صمود المغاربة في هذه الميادين" (2).

(1) Charles Albert Michalet - investissements étrangers : Les économies du Sud de la Méditerranée sont - elles attractives? Monse arabe Maghreb, Machrek - hors série Décembre 1997.

(2) فتح الله ولحو المرجع السابق ص 221 وما بعدها.

فالمشكل الأساسي الذي تواجهه هذه البلدان ذات الإقتصاديات الهشة والتابعة ماليا وتكنولوجيا وإقتصاديا بصورة عامة هو كيف يمكنها الإندماج في إقتصاد تجتاحه ظاهرة العولمة أي بعبارة أخرى إقتصاد يتعولم بمرور الزمن، إقتصاد تسيطر عليه التجمعات الإقليمية التي تفرض نفسها كعناصر فعالة على الساحة الإقتصادية الدولية.

ويرى البعض أن الإتحاد الأوروبي يميل بطبيعته إلى إستغلال هشاشة وضعف هذه البلدان للإبقاء على علاقات اللاتكافؤ وحتى السيطرة لترجيح الكفة دائما لصالحه.

مشروع البحر المتوسط الغربي والمبادرة الفرنسية

ترجع فكرة عقد إجتماع بلدان المتوسط الغربي إلى بداية الثمانينات ذلك أن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران خلال زيارته للمغرب سنة 1983 إقترح عقد إجتماع يضم (4) دول أوروبية - متوسطة و(5) دول مغربية. وهذه الندوة التي كان مقترح عقدها وفقا لصيغة 4+5 أصبحت بعد فترة تسمى بصيغة 5+5 أي مجموعة العشرة بعد أن إنضمت إليها مالطا (1). وهي تضم دول إتحاد المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريطانيا) وخمس دول أوروبية (البرتغال، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، مالطا) وهي دول جنوب غرب أوربا. لقد أشار الرئيس الفرنسي آنذاك إلى ضرورة إقامة علاقات متميزة بين ما يسمى ببلدان القوس اللاتيني وبين بلدان المغرب العربي الثلاث، وكان الأمر يتعلق في نظره بتونس والجزائر والمغرب. والملاحظ أن الجزائر رفضت الإنضمام إلى هذه الندوة بحكم تمتعها بوضع إقتصادي قوي كبلد منتج للمحروقات. ولقد تبنى هذه الفكرة في سنة 1986 كل

(1) Paul Balta article précédément cité page 879 et s.

من الرئيس الإيطالي بتيانو كراكسي ورئيس الوزراء الإسباني غونزالاس ولقد دخلت جزئيا حيز التنفيذ أثناء الملتقى الذي إنعقد بمارسيلييا في 17 فيفري 1988 تحت عنوان "حقائق وآفاق العلاقات بين البلدان الأوروبية للبحر المتوسط الغربي والبلدان المغربية المرتبطة بإتفاقات مع المجموعة الإقتصادية الأوروبية (1).

والجدير بالذكر أنه أثناء هذا الملتقى طرحت للنقاش ثلاثة مواضيع هامة تناولت المشاكل المالية والصناعية ثانية العلاقات بين المجموعة الأوروبية وبلدان المغرب العربي وآفاق العلاقات بين البلدان المغربية.

وتلت هذه الندوة ندوة ثانية إنعقدت بمدينة طانجة من 24 إلى 27 ماي 1989 حضرتها كل البلدان المغربية بما فيها ليبيا ولقد لوحظ في بداية التسعينيات تطور ملحوظ في موقف المجموعة الأوروبية تجاه بلدان المغرب العربي لصالح تقوية وتعميق التعاون الإقتصادي ومحاولة إعداد وتصور لأمن أكبر جماعية وشمولا (2).

إن لجنة بروكسيل أحست بالحاجة بعد إنضمام كل من إسبانيا والبرتغال إلى المجموعة الأوروبية سنة 1986 إلى التعامل مع كيان مغاربي مماثل لمجلس التعاون الخليجي الذي تكون سنة 1981 فهي إذن قد شجعت قيام هذا التجمع الإقليمي مقتنعة بأن أي خطر يحدق بالمغرب العربي تتأثر به المجموعة الأوروبية.

أما فيما يخص الندوة السالفة الذكر فقد عرفت تطور معتبرا في المبادرة الإسبانية الإيطالية سنة 1990 التي إقترحت إحداث ندوة أمن

(1) Bichara Khader opcit p42 et s.

(2) واقع الإقتصاديات المغربية وآفاق الإندماج المرجع السابق ذكره ص 182 وما بعدها.

وتعاون للبحر المتوسط رغم أن البعض يرى أن الهدف من إحداث هذه الندوة هو التقليل قدر الإمكان من الأخطار والمشاكل التي تتولد عن علاقة المجموعة الأوروبية بالبلدان المغاربية ولم تكن نيتها الحقيقية متجهة إلى إنشاء إطار حوار حقيقي يمكن من تحقيق الإتصال والشرابة بيد أن البلدان الأوروبية ترى أن ما يمنع حقيقة من التوصل إلى نتائج إيجابية في علاقاتها مع البلدان المغاربية هو إنعدام كيان سياسي متناسق مدعم بقدر كافي ومنسجم يمكن التفاوض معه بالشفافية والسرعة المطلوبتين بكيفية تمكن من التوصل إلى حلول فعالة للمسائل المطروحة.

وبهذا الصدد يمكن القول أن هناك العديد من العوامل الوطنية والإقليمية والدولية التي أثرت سلبا على السير العادي المنتظم لهياكل إتحاد المغرب العربي وأدت إلى شل نشاطها بل إلى دخولها في سبات عميق فتعطلت المجموعة (5+5) وهذه العوامل تتمثل في إنهيار حائط برلين الذي دفع الأوروبيين إلى إيلاء إهتمام أكبر لما كان يسمى سابقا ببلدان المعسكر الإشتراكي ومن تلك العوامل أيضا عدم التوصل إلى حل مرضي لقضية الصحراء الغربية وتوتر علاقات الإتحاد الأوروبي مع ليبيا عقب حادث لوكاربي الذي كانت نتائجه فرض حصار من طرف الأمم المتحدة على ليبيا في أفريل سنة 1992 والذي تسبب في تعطل الحوار بين بلدان جنوب المتوسط وبلدان جنوب أوروبا. بالإضافة إلى العوامل السالفة الذكر فإن تدهور الوضع الأمني في الجزائر لم يسهل إستئناف الحوار ومواصلته برزانة وجدية. وأخيرا حرب الخليج التي اندلعت سنة 1991 والتي تسببت في إثارة سخط الرأي العام المغاربي على الأوروبيين والغربيين بصورة عامة وتآلب الضمير العربي وإستياءه من آثارها الوخيمة على البلدان العربية المتضررة منها فأدى ذلك إلى إحداث القطيعة بين الطرفين (1).

(1) Paul Balta article précédemment cité p879 et s.

ويلاحظ البعض أن السياسة الغامضة التي ينتهجها الإتحاد الأوروبي تجاه قضية الصحراء الغربية فهذه السياسة تثير كثيرا من التساؤلات فهو عندما عقد إتفاقيات الصيد البحري مع المغرب فقد رضي بإدخال المياه الإقليمية للصحراء الغربية ضمن الإختصاص الإقليمي المغربي. فهو بهذا التصرف لا يساهم في حل مشاكل الأمن والسلم التي تفرق البلدان المغربية بل يعمل على تعقيدها وتأزيمها رغم أنه يستشف من التصريحات الصادرة عن أجهزته الأساسية أنه يعمل على تشجيع هذه البلدان على تجاوز خصوماتها العقائدية وخلافاتها الحدودية الموروثة عن فترة الإحتلال الإستعماري وتشجيعها على التقارب أكثر وتكثيف مبادلاتها التجارية وتدعيم تكاملها الأقتصادي بكيفية تؤدي إلى خلق فضاء إقتصادي مغاربي يسهل التعامل معه في جميع المجالات وأنه يريد إقامة حوار من شأنه تهيئة المناخ الملائم لتسوية الصراعات والخلافات في المنطقة. لكن التساؤل الذي يثور حاليا يتلخص في محاولة معرفة هل أن مسعاه السياسي الحالي هو في مستوى الشراكة المتعددة الأوجه المنشودة؟.

خاتمة

لا يفوتنا في نهاية المطاف أن نشير إلى أن ما دفعنا إلى تناول ومعالجة موضوع الشراكة الأورو - متوسطة هي قناعتنا الراسخة بأن التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والسياسي للمجتمعات المغاربية متوقفان إلى حد كبير على مدى إستعدادها وقدرتها على التعامل والتعاون مع بلدان الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، ولأسباب جيو إستراتيجية وإقتصادية وعلمية لا مفر للبلدان المغاربية من تقوية علاقاتها في جميع المجالات مع الإتحاد الأوروبي الذي يمثل في نظرنا بالنسبة لها القاطرة الحضارية التي تتمكن من خلال الإرتباط بها من تحقيق إنطلاقتها الإقتصادية.

وما المحاولات المتكررة والمطالبات الملحة من طرف بعض البلدان في الشرق الغرب للإلتحاق بالإتحاد الأوروبي إلا دليل قاطع على إقتناع هذه الأخيرة بإمكانية جنيها لمنافع وفوائد عظمى بإنضمامها إليه.

ومما لا شك فيه أنه لا يمكن تصور إمكانية تطبيق سياسة إندماج أورو - متوسطة دون قيام مؤسسات ديمقراطية تساهم في تقوية وتدعيم السيرورة الإقتصادية وأن تفعيل الشراكة الأورو - متوسطة التي هي أخذة في التبلور والتحقق في أرض الواقع بمرور الزمن يتطلب تقديم مساعدات إقتصادية وعلمية وتربوية وإعلامية معتبرة لبلدان جنوب المتوسط بصورة عامة وللبلدان المغاربية بصورة خاصة. مع العلم أن أجهزة الإتحاد الأوروبي قد سطرت برامج لهذا الغرض، كما سبق لنا ذكره، فالهدف من وضع هذه البرامج هو تأهيل إقتصاديات هذه البلدان ورفعها إلى المستوى المطلوب بكيفية تمكنها من إكتساب الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية الكافيتين للدخول في منطقة للتبادل الحر.

أما بالنسبة لبلدان حوض المتوسط الإثنى عشر فإن الشراكة الإقتصادية في شكل إنشاء منطقة للتبادل الحر ورغم كونها لا تؤدي تلقائيا إلى تحقيق التنمية المتعددة الجوانب إلا أنها كفيلة بخلق الظروف المناسبة وتهيئة المناخ الملائم المؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية لمؤسساتها الإنتاجية عن طريق إزالة الحواجز الجمركية والإنتفاع على المنافسة الأجنبية وزيادة قدرة هذه البلدان على إجتذاب الرساميل والتكنولوجيا وأساليب وتقنيات التسيير العصرية، كما يمكن لهذه الشراكة أن تؤدي إلى تأهيل اليد العاملة وتطوير القطاعات القدرة على التصدير إلى الخارج وأيضا على ترقية البحث العلمي والتطبيق التكنولوجي.

إن إبرام إتفاقيات شراكة مع بقية البلدان المغاربية وأيضا الشرقية التي لم تبرم بعد مع الإتحاد الأوروبي مثل هذه الإتفاقية أمر ضروري ذلك أنه يدون ذلك فإن الإختلالات الإقتصادية والثقافية والديمغرافية سوف تزداد إستفحالا وقد يتولد عنها شرخ عميق يزيد من إتساع الهوة التي تفصل جنوب البحر المتوسط عن شماله.

إن إنشاء منطقة للتبادل الحر إبتداء من سنة 2010 جدير بإرساء دعائم إندماج إقتصادي إقليمي وخلق فضاء إقتصادي قد يكون في إطار العولة مصدرا للإستقرار والسلم والأمن والإزدهار المتقاسم في المنطقة. فالعولة تتمخض عنها لا محالة هجرة متبادلة أي في الإتجاهين، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الحركة الإجتماعية والتجارية وإلى زيادة التمازج الحضاري والتواصل الثقافي وبالتالي إلى زيادة فرص التقارب والتفاهم.